

مسار احترافية الجيش الجزائري: أية خيارات في بيئة مضطربة؟

*Algerian military professionalization process:
What options in turbulent environment?*

مسلم باباعربي* جامعة ورقلة- الجزائر-

Babaarbi moslim, University of Ouargla –Algeria-
Babaarbi.mo@univ-ouargla.dzتاريخ النشر
Publication date
31/12/2023تاريخ القبول للنشر
Acceptance date
30/09/2023تاريخ الاستلام
Submission date
31/07/2023

ملخص:

شكل تطوير قدرات الدفاع الوطني انشغالا مركزيا بالنسبة لصانع القرار الجزائري، خصوصا في ظل بيئة دولية مضطربة، ولعل من أهم البدائل التي تم بلورتها في هذا السياق مشروع احترافية الجيش الوطني الشعبي، ففي أعقاب النتائج المحققة في مجال مكافحة الإرهاب، طرحت مقاربات مختلفة حول سبل تجسيد احترافية القوات المسلحة الجزائرية كجزء من مخطط شامل لتطوير القدرات الدفاعية للأمة.

إن موضوع هذه الدراسة هو رصد أهم التحديات التي تواجه مسار احترافية منظومة الدفاع الوطني.

الكلمات المفتاحية: احترافية الجيش؛ المؤسسة العسكرية في الجزائر؛ منظومة الدفاع الوطني.

Abstract:

The development of national defence capabilities has been a central concern for Algerian decision-makers, particularly in a troubled international environment. One of the most important alternatives developed in this context is the professionalization of the National People's Army. Following the results achieved in the fight against terrorism, various approaches have been suggested on ways to professionalize the Algerian armed forces as part of a comprehensive plan to develop the nation's defence capabilities.

This study aims to identify the key challenges facing the professionalization process of the national defence system.

Key words: Professionalism of the armed forces; the military institution in Algeria; The national defense system.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

يُشكل تطوير منظومة الدفاع الوطني انشغالا مركزيا بالنسبة لصانع القرار الجزائري، خصوصا في ظل بيئة دولية وإقليمية يميزها تنامي التهديدات وتنوع مصادرها، فالتطلع إلى تحديث وعصرنة مكونات منظومة الدفاع يعد من الأولويات التي يفرض واقع الجزائر وموقعها الاستراتيجي التعامل معها بدرجة عالية من الأهمية، وحيث أن الجيش الوطني الشعبي يعتبر وفق أحكام الدستور الأداة الرئيسية التي تنتظم حولها قدرات الأمة في مجال الدفاع، فمن المتوقع أن يكون الاشتغال على تطوير موارده البشرية وإمكاناته التقنية والمادية في سياق مسار الاحترافية جزءا رئيسيا من مشروع التطوير والعصرنة لمنظومة الدفاع الوطني.

من أهم المقاربات التي طرحت في سياق التعامل مع مقتضيات تطوير منظومة الدفاع الوطني مشروع احترافية الجيش الوطني الشعبي، ففي أعقاب النتائج الملموسة التي حققتها الجزائر مطلع الألفية الجديدة في مجال مواجهة آفة الإرهاب، التي كان للمؤسسة الجيش دور مهم في تخييد خطرهما وتحجيم تبعاتها، صيغت تصورات مختلفة لسبل تحقيق احترافية القوات المسلحة الجزائرية كجزء من مخطط شامل لتطوير القدرات الدفاعية للأمة.

يمكن اعتبار مسار تحديث وعصرنة القدرات الدفاعية الوطنية كخيار إستراتيجي بالنسبة لصانع القرار، فالتوجه نحو الانخراط في مسار الاحترافية ينسجم مع التطورات التي يشهدها العالم والتغيرات العميقة التي طرأت على الفلسفة العسكرية والتفكير الاستراتيجي، حيث حلت الجيوش المهنية المكونة من قوام دائم محدود العدد وعلى درجة عالية من الجاهزية والتحكم في التكنولوجيا الحديثة، محل الجيوش الشعبية كثيرة العدد ثقيلة التجهيز.

بالمقابل يطرح تجسيد مسار الاحترافية في المنظومة العسكرية العديد من التحديات، لعل أهمها هو ما قد ينجم عن تطبيق هذا المشروع من نزوع القوات المسلحة نحو الانعزال والانفصال عن العمق المجتمعي، ما يهدد بفقدانها لمصدر مهم من مصادر الدعم والمساندة في مهامها الدفاعية، إضافة لما قد يشكله التغيير في طبيعة التركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية من تحول في طبيعة ونمط العلاقات المدنية - العسكرية.

إن موضوع هذه الدراسة هو محاولة استجلاء أهم ملامح مشروع احترافية الجيش ورسم أهم التحديات التي يواجهها مسار عصرنة منظومة الدفاع الوطني وفق مقتضيات المهنية

والاحترافية والسعي لطرح بدائل عملية من شأنها المساهمة في مواجهة الانعكاسات المحتملة لهذا المسار على رابطة "جيش - أمة".

الإشكالية الرئيسية للدراسة: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مسار احترافية القوات المسلحة الجزائرية؟ وما هي البدائل المقترحة لتجاوز انعكاسات مشروع الاحترافية على الرابطة: جيش - أمة؟

الفرضية الرئيسية للبحث: في ظل التوجه العالمي نحو الاعتماد على جيوش مهنية، يعتبر مشروع احترافية الجزائري حتمية لا خيارًا، لكن خصوصية التجربة التاريخية الجزائرية تزيد من مخاطر انزعاج القوات المسلحة عن الحاضر المجتمعي، ما يفرض اعتماد جملة من التدابير لتعزيز الرابطة: جيش - أمة.

انطلاقًا من الإطار النظري التقليدي للعلاقات المدنية - العسكرية الذي أسس افتراضاته الأولى "صامويل هنتنغتون" في كتابه الشهير "الجندي والدولة: نظرية العلاقات المدنية - العسكرية وسياستها" الصادر سنة 1957¹، نحاول فهم طبيعة التحولات التي يمكن أن تطرأ على المؤسسة العسكرية وطبيعة علاقتها بالمؤسسات المدنية نتيجة اعتماد مشروع الاحترافية، بحيث تأسست مقاربة هنتنغتون الرئيسية على افتراض أن المهنة العسكرية بوصفها رابطة انتماء (مثل باقي المهن: المحامين، الأطباء...) قائمة على مجموعة قواعد وأخلاقيات تتلخص في حالة المهنة العسكرية في ثلاث مكونات: الخبرة في إدارة العنف، المسؤولية، الكبرورية أو روح التعاضد،² هذه الرابطة المهنية تعزز روح الاستقلالية تجاه المؤسسات المدنية الأخرى، فالتوجه نحو بناء الاحترافية والمهنة العسكرية لا ينطوي حسبنا فقط على تزايد احتمالات تراجع تأثير المؤسسة العسكرية على المنظومة السياسية وارتفاع درجة ولائها وخضوعها للقيادة المدنية، بل إنه يزيد أيضًا من مخاطر انعزالية المؤسسة تجاه المجتمع.

وعلى الرغم من الانتقادات والمراجعات التي طرأت على تصورات هنتنغتون، فإن إسهاماته لا تزال تشكل إطارًا تفسيريًا مناسبًا لمناقشة تحديات مسار الاحترافية أو المهنة العسكرية، خصوصًا من حيث اعتماده على مصطلح النفوذ العسكري "Praetorianism" لشرح معادلة الاستقلالية والاحترافية والحياد، فالمصطلح المستمد من تسمية الحرس

الإمبراطوري الروماني يشير إلى أن تدخل العسكر في السياسة أو في الحياة المدنية مسألة قديمة من الناحية التاريخية، وليس من الممكن إلغاؤها، لكن من الممكن ضبط هذا التدخل وجعله إيجابيا ومفيدا للمجتمع.³

تشمل احترافية الجيش من منظور هنتنغتون أساسا ثلاثة مكونات: الخبرة والمسؤولية الاجتماعية، والوفاء التنظيمي للزملاء الممارسين، فالحرفة العسكرية تكسب أعضائها تقاليد وروح تنظيمية، وتجعل منهم كمتخصصين في تسيير العنف وتنظيمه، يشعرون بالمسؤولية تجاه زبائنهم (الدولة)، ويجسدونها من خلال استعمال العنف لأغراض محددة قانونا، فإعطاء العسكر الاستقلالية في تسيير شؤون المؤسسة العسكرية تنتج عنه احترافية الضباط والجنود، وهو أمر من شأنه أن يعزز بروز جيش قوي ومتناسك ومحاييد أيديولوجيا "وفي نهاية المطاف يقع هذا الجيش طوعا تحت مسؤولية الحكام المدنيين".⁴

أما مقاربتنا المنهجية فتعتمد في الآن ذاته على تحليل تاريخي لتطور منظومة الدفاع الوطني ومراحل تحولها من الطابع الشعبي إلى الطابع المؤسسي الاحترافي، ودراسة مقارنة للتجربة الجزائرية في ضوء الخبرات العالمية، فمن خلال استقراء الأطر الدستورية والتشريعية سنحاول تحديد طبيعة التحولات الحاصلة في التصور الرسمي لفلسفة منظومة الدفاع الوطني، كما نسعى من خلال فهم مضامين خطاب الفاعلين إلى تحديد ملامح التوجهات الجديدة، وفهم أهم التحديات التي تواجه مشروع تحديث وعصرنة منظومة الدفاع الوطني.

المبحث الأول:

من الجيش الشعبي إلى الجيش الاحترافي... حتمية الانتقال

أكدت المواثيق التأسيسية للدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية على الطابع الشعبي لمؤسسة الجيش، وهو خيار لم يجسد من خلال المسمى الرسمي للمؤسسة "الجيش الوطني الشعبي" فحسب، بل أساسا من خلال تعدادها وطبيعتها محامها.

المطلب الأول: إرث الحرب التحريرية وتحديات بناء الدولة ما بعد الاحتلال

ما من شك أن الخيارات التي تم تبنيها بخصوص طبيعة القوات المسلحة وعقيدها في مرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية مستمدة من إرث الثورة التحريرية، فالاتجاه نحو تبني مفهوم الجيش الشعبي كان منطلقه الأساسي تجربة معركة التحرير التي صاغت عقيدة الجيش

الجزائري بوصفه جيشاً معتمداً بشكل كلي على الحاضنة الشعبية، سواء في قوامه البشري المكون من أبناء مختلف فئات الشعب الذين آمنوا بخيار الكفاح المسلح أو في فلسفته القتالية المرتكزة على الدعم والسند الشعبي، حيث شكل إعلان الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر 1954 تنويجا لمسار طويل من النضال السياسي، وفرض انتقال معظم مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب سابقا) من العمل السياسي إلى العمل المسلح، معتمدين على القدرات الذاتية للشعب الجزائري.⁵

حددت ثورة التحرير على امتداد سبع سنوات ونصف طبيعة جيش التحرير الوطني كجيش شعبي مشكل في قوامه من المتطوعين من الشباب أبناء الريف، والفلاحين ونخبة من القادة والمناضلين السابقين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلى جانب المطاردين من قبل السلطات الاستعمارية والمتمردون عليها والفارون أيضا من جيش الاحتلال.⁶ فجيش التحرير وفق تلك التركيبة البشرية "لم يكن أبدا - في بدايته - جيشا محترفا، بل كان عبارة عن مجموعة من المناضلين استجابوا لدعوة الكفاح المسلح".⁷

أما على مستوى العقيدة فيمكن القول بأن طبيعة الغاية السياسية التي لأجلها تأسس جيش التحرير الوطني - تحرير الأرض واسترجاع السيادة الوطنية - جعلت منه كيانا ذا مهمة رسالية تتجاوز حدود الأعمال القتالية والأدوار التقليدية للجيش.

وبالرغم من أن قادة الثورة المسلحة قد أعلنوا من البداية عن تأسيس هئتين لتحقيق أهداف الثورة؛ جبهة التحرير الوطني ككيان سياسي، وجيش التحرير الوطني كجناح عسكري، إلا أن طبيعة الكفاح المسلح قد فرضت التداخل بين الهئتين وأحدثت لبسا بالنسبة لطبيعة مهام وأدوار الجناح العسكري بالخصوص، حيث أشار إلى ذلك المجاهد عبد الحميد مهري معتبرا أنه منذ بداية الثورة برزت بعض المؤشرات البسيطة، ولكنها واضحة الدلالة على التداخل أو التنافس بين ما هو سياسي وما هو عسكري، "مثلا هل نكتب في رأس الرسائل الرسمية جبهة وجيش التحرير الوطني، أو جيش وجبهة التحرير الوطني، هل تقدم الجبهة أم الجيش؟"⁸

وحين أثّرت إشكالية "أولوية السياسي على العسكري" في مرحلة مهمة من مراحل الثورة التحريرية، اعتبر الكثير من القادة العسكريين الميدانيين أنه لا مجال للتمايز بين السياسي والعسكري في العمل الثوري، حيث تساءل العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية إبان الثورة عن المقصود بالسياسي والعسكري "مما يتكون جيش التحرير الفارس الوحيد في المعركة والميدان؟ أليست أغليته من مناضلي حزب الشعب، المناضلون - الجنود ارتدوا الزبي العسكري بوعي سياسي وتجربة نضالية.... إنها سُبّة للطبقة المحرومة من فلاحين وعمال ومثقفين، الثوريين الحقيقيين"⁹.

انتهت سنوات الكفاح المسلح باسترجاع السيادة والاستقلال الوطنيين، لكن دور جيش التحرير لم ينته، بل تحول ليتحمل أعباء مهام جديدة في مرحلة سياسية مختلفة، حيث عبر الأمر اليومي الصادر من قيادة أركان جيش التحرير في 19 مارس 1962 عن بعض ملامح دور الجيش في المرحلة اللاحقة: "أيها الضباط وضباط الصف أيها المجاهدون... إن المعركة مازالت مستمرة وستكون أكثر ضراوة وأكثر دقة، فمن هو أولى وآمن منكم بأن يؤمن للشعب عودة كرامته وثرواته... ويضمن له سيره السريع نحو التقدم؟ لا أحد"¹⁰.

كرس أول دستور للبلاد سنة 1963 هذا التوجه، بإقراره أن الجيش الوطني جيش شعبي في خدمة الشعب، ومهامه تتجاوز حدود واجبات الدفاع عن الاستقلال الوطني إلى المشاركة في النشاطات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد في نطاق الحزب.¹¹

وهو ذات التوجه الذي ثبته ميثاق الجزائر 1976 مؤكدا استبعاد "المفهوم التقليدي الذي يجعل من الجيش، مؤسسة على هامش المجتمع بعزل الجندي عن الشعب لأنه لا يمكن أن تقوم ثورة في بلدان العالم الثالث بدون جيش ملتزم بالثورة... فالجيش مشارك في جميع ميادين بناء المجتمع الجديد، وتشكل طاقته الهائلة عنصرا هاما في ترقية الثورة الثقافية، الثورة الزراعية، والثورة الصناعية... فهمام التنمية الكبرى التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الاندماج في الحركة الشاملة للثورة"¹².

أما دستور 22 نوفمبر 1976 الذي أفرد فصلا كاملا للجيش الوطني الشعبي، فقد أكد الخيارات ذاتها بخصوص الطابع الشعبي لمؤسسة الجيش "العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني"¹³. ووفق ذات المنظور اعتبر المؤسس الدستوري أن الخدمة الوطنية التي تم إقرارها في أبريل 1968، ليس الغرض منها فقط تلبية حاجات الدفاع الوطني، بل غايتها تأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن والمساهمة في تنمية البلاد.

بالمحصلة كان تبني خيار الجيش الشعبي "الملتزم بتحقيق أهداف الثورة"، والمندمج في مسار التنمية الوطنية منسجما مع تحديات مرحلة ما بعد الاحتلال حيث واجهت الجزائر مخاطر العدوان الخارجي (حرب الرمال 1963)، كما خاضعت معركة إعادة بناء الدولة على أكثر من صعيد معتمدة بشكل أساسي على مؤسسة الجيش¹⁴.

المطلب الثاني: أولى مساعي إصلاح وعصرنة مؤسسة الجيش

تعود أولى محاولات تحديث قدرات مؤسسة الجيش وعصرنة هيكلها إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث استهدف مشروع إصلاح المؤسسة العسكرية إعادة هيكلتها على شاكلة الجيوش الحديثة، خصوصا من خلال تأسيس قيادة أركان بصلاحيات حقيقية في 28 نوفمبر 1984، ثم قيادة القوات البرية في 03 ماي 1986، كما تم تشكيل وهيكله القوات بالحجم الذي يؤمن القدرة على القيام بنشاطات عملياتية عالية الكفاءة، وبذلك ظهر تشكيل وحدات قتالية من نوع الفرق التي تعتبر نموذجا بالنسبة للقوات البرية. يمكن وصف إصلاحات سنة 1984 وما تبعها، بالإصلاحات الجوهرية التي مست هيكل وبنى مؤسسة الجيش، لاسيما تلك المتعلقة بإعادة تنظيم المناطق العسكرية على الطريقة الحديثة يجعلها خاضعة لقيادة الأركان مباشرة بعد أن كانت في السابق مناطق شبه مستقلة تمتلك القيادة على مستوياتها صلاحيات كبيرة. إذ عرف الجيش الوطني الشعبي في 27/10/1986 إنشاء قيادة القوات البحرية وقيادة القوات الجوية والمفتشية العامة للجيش، وفي سنة 1987 أعيد تنظيم عدة مديريات بوزارة الدفاع الوطني، كما تم في 05 ديسمبر 1988 إنشاء قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، ليكتمل بذلك بناء الجيش الوطني الشعبي بهيكله وفروعه المختلفة¹⁵.

أدت هذه الجهود إلى تحديث قدرات الجيش، الذي أصبح منظماً على شكلة الجيوش الحديثة بقطاعات مختلفة؛ برية، بحرية، جوية ومجهزاً بعناد حربي حديث نسبياً، ومقسم إلى وحدات قتالية جاهزة للتحرك تحت قيادة موحدة ومنسجمة. إن جهود ثلاثة سنوات من الإصلاح سمحت للجيش حسب "جان لافانو" بالانتقال من جهاز عسكري إلى جيش عصري منظم حول قيادة منفصلة، تابعة مباشرة لقيادة الأركان، وهذه الأخيرة موضوعة تحت سلطة رئيس الجمهورية وزير الدفاع.¹⁶

هذا المنحى الذي أخذه مسار تطوير مؤسسة الجيش كان منسجماً مع التوجه السياسي الجديد المعلن عنه من خلال دستور 23 فبراير 1989 الإصلاحية، الذي أعاد تعريف مهام المؤسسة في ضوء الفلسفة الجديدة لمنظومة الحكم، إذ أصبحت المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي حسب نص المادة 24 من الدستور منحصرة في مجال الدفاع الوطني "تتنظم الطاقة الدفاعية لأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية".¹⁷

إذن كان لابد من انتظار المراجعة الدستورية لـ 23 فيفري 1989 لنرى أدوار الجيش من المنظور الدستوري على الأقل تتغير بشكل جذري، "فالجيش من حينها سيقصر دوره الدستوري على المهام التقنية التقليدية؛ حماية الاستقلال الوطني والدفاع عن الوحدة والسلامة الترابية للبلاد".¹⁸

المطلب الثالث: التحولات العالمية وحمية تطوير قدرات الدفاع الوطني.

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تعرض الجزائر لأزمة سياسية متعددة الأوجه كان سببها الرئيسي هو تعثر مسار الانتقال السياسي، نتج عنها دخول البلاد في دوامة من العنف الأهلي، لعبت مؤسسة الجيش خلالها دوراً حاسماً في مواجهة الجماعات الإرهابية والحفاظ على كيان الدولة، وفي أعقاب تراجع الخطر الإرهابي واستباب الأمن بشكل نسبي مع بداية الألفية الجديدة، واجهت منظومة الدفاع الوطني تحديات جديدة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي فرضت حمية مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التنظيم العسكري والفكر الإستراتيجي.

لعل التحدي الكبير الذي واجهته مؤسسة الجيش، هو مشروع تحديث الجيش وعصرنة القدرات الدفاعية الوطنية، والتوجه نحو الانخراط في مسار الاحترافية والمهنية. فالعالم عرف تغييرات وتطورات عميقة أدت إلى إعادة النظر في الفلسفة العسكرية والتفكير الاستراتيجي التقليدي، القائم على ضرورة الاحتفاظ بجيوش ضخمة من حيث العدد والعتاد، حيث بدأت المؤسسة العسكرية في الدول الغربية تعرف الكثير من التحولات على خلفية زوال التهديدات الكلاسيكية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتراجع احتمالات قيام حروب ونزاعات على نطاق واسع، وهو ما "أثار أسئلة مفتوحة حول مدى أهمية الاحتفاظ بجيوش فائقة التجهيز والتسلح تنفق في سبيلها ملايين الدولارات"¹⁹.

خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين ظهرت في العالم الغربي على وجه الخصوص موجة التحول نحو الجيوش المهنية القائمة على الاحتراف، التي تقلص من حدود المشاركة الشعبية في مهام الدفاع الوطني عبر الخدمة العسكرية لصالح الاعتماد المتزايد على المنخرطين والمجندين الدائمين في صفوف القوات المسلحة. إذ أصبحت منظومات التسليح تتطلب تخصصا وتكوينا أكثر تطورا، لا تستجيب لمتطلباتها عملية التجنيد الإلزامي، خاصة في جانب الفعالية المطلوبة، "فجيوش العالم اليوم في تطور مستمر، وهذا ما يتطلب النظر إلى التطورات التكنولوجية وإضفاء صفة الاحترافية على الجيش، وهذا ما ينتج عنه سلسلة مترابطة، فكلما كان التجهيز أكثر عصرنة كلما كان التعداد قليلا، وكانت مدة الخدمة قصيرة...إن مفهوم الفعالية أصبح اليوم مرتبطا بالاحترافية المتزايدة لدى الجيوش"²⁰.

عرفت المعدات العسكرية تطورا هائلا خلال العقود الأخيرة، من خلال الزيادة المضطردة في توظيف التكنولوجيات الجديدة، فاضحت الجيوش الحديثة تعتمد على عدة جد متطورة، كالطائرات الميسرة، والصواريخ الباليستية، ووسائل الحرب الإلكترونية، الأمر الذي أصبح يفرض على الجيوش مستويات عالية من التكوين والتدريب المستمر من أجل التحكم في قوام المعركة الحديثة، وهو مسار يتقاطع مع السعي نحو تقليص الاعتماد على المكون الشعبي في مجال الدفاع الوطني، حيث لم يعد اللجوء إلى مجندي الخدمة العسكرية لتلبية حاجات الجيش مجديا كما في الماضي، حين كانت الحروب تعتمد بشكل أساسي على الاستخدام المباشر للقوة

العسكرية، سواء من حيث حجم التسليح أو الكثافة العددية، فالأجيال الجديدة من الحروب، على العكس تعتمد على استخدام القوة الذكية، كزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة.²¹ معطى يزيد من الحاجة للتكوين المتخصص والمستمر من أجل كسب رهان الجاهزية والتحكم في متطلبات حروب الجيل الرابع والخامس.

لم تكن المؤسسة العسكرية الجزائرية في معزل عما يجري من تطورات في الفكر العسكري العالمي، فمشروع التوجه نحو الاحترافية وتحديث القوات المسلحة الجزائرية تواتر الحديث عنه منذ نهاية التسعينات كسار غد الانخراط فيه حتمية بالنسبة للجيش الجزائري.

المبحث الثاني:

المقاربة الجزائرية للاحترافية العسكرية في ضوء التجارب العالمية

يبدو مفهوم الاحترافية ملتبسا بعض الشيء، بين الأطروحات التي تجعله مقترنا بمعاني الكفاءة والتخصص والمستوى العالي من التحكم في مختلف التقنيات الحربية، والتصورات التي تحصره في معنى الجيش المهني، المعتمد بشكل كلي على الضباط والجنود العاملين. فمن المهم بداية تحديد المقصود بمشروع احترافية القوات المسلحة بشكل عام، ثم السعي لاستجلاء معالم المقاربة الجزائرية الرسمية وأهم عناصرها في ضوء التجارب العالمية. حيث تستخدم الأدبيات الفرنسية مصطلح *professionnalisation militaire* ويقابله في اللغة الإنكليزية مصطلح *military professionalization*، للإشارة للمسار الذي يقضي لتحول القوات المسلحة من الاعتماد على قوام مختلط بين العساكر العاملين ومجندي الخدمة العسكرية، إلى الاعتماد فقط على العساكر الدائمين، أي جيش مهني، *l'armée de métier*، كما يوظف ذات المصطلح أيضا للتعبير عن درجة عالية من التحكم في مختلف التقنيات ومستوى من التخصص في الشؤون العسكرية.

المطلب الأول: في معاني الاحتراف العسكرية من خلال الأدبيات الغربية

تاريخيا ارتبط مفهوم الاحترافية العسكرية بالإسهامات النظرية لصامويل هنتنغتون خلال خمسينيات القرن العشرين، حيث صاغ هنتنغتون نظريته حول العلاقات المدنية – العسكرية معتمدا أساسا على مفهوم مركزي هو "الاحتراف العسكري" مشيرا من خلاله إلى تلك التحولات التي حصلت في الجيوش الغربية بداية القرن العشرين، بظهور جيوش قوامها نواة أساسية دائمة من سلك الضباط إلى جانب مجندي الخدمة العسكرية، عوضا عن جيوش

الفرسان والمرتزة الذين كانوا يؤجرون خدماتهم للملوك النمط الذي ساد في القرون التي سبقت، فالحرفة العسكرية ارتبطت بوجود سلك دائم للضباط والجنود المتفرغين للعمل العسكري في زمن الحرب أو وقت السلم، يشكلون جيشاً نظامياً يمكن أن يتدعم بجيش الاحتياط أو قوى التعبئة زمن الحرب، وهو نمط حسب هنتنغتون لم يكن موجوداً قبل سنة 1800، لكنه أصبح النمط الشائع في معظم الدول بعد سنة 1900.²²

فالاحتراف الذي عناه هنتنغتون لم يكن الحرفة النابعة من التزام الحرفة، بل المقصود به العناصر المكونة للشخصية العسكرية، حيث أعاد تعريف الجيش بوصفه طبقة اجتماعية ذات مصالح محددة.²³

تدفع الاحترافية بحسب طرح هنتنغتون العسكر إلى النظر إلى مهماتهم باعتبار أنها مختلفة عن مهمات السياسيين وتجعلهم يشعرون بالاكتماء الذاتي ومن ثم ينبغي أن تمنع هذه الاحترافية الجيش من الرغبة في التدخل في الشأن السياسي، وهو طرح انتقده "فاينر" لكون العديد من الشواهد التاريخية تبين أن الكثير من الضباط المحترفين بشكل عال قد تدخلوا في السياسة سابقاً. في منظور "فاينر" إن ما توصل إليه هنتنغتون من علاقات بين الاستقلالية والاحترافية والحياد هو مجرد استنتاجات افتراضية تبنى على التعريف الذي أعطاه للاحترافية. فحسب "فاينر" من الضروري أن يستوعب العسكر مبدأ سمو السلطة المدنية فلتحقق الاحترافية يجب أن تقرر بشكل رسمي ونهائي جميع السياسات والبرامج الحكومية من قائد الدولة المدني المسؤول سياسياً، فالاحترافية ليست نتيجة سيرورة الدعم والترقية لاستقلالية الجيش ولا هي السيرورة التي تتسبب في دعم الحياد العسكري وترقيته، بل "إنها قرار سياسي صارم"، يحدد بوضوح وبشكل رسمي وقانوني أن النخب المدنية تملك السلطة والأسبقية على الضباط، يتبعه عمل بيداغوجي لترسيخ تلك التشريعات المؤسسة لسمو السلطة المدنية على السلطة العسكرية كثقافة مجتمع، عندئذ يمكننا الحديث عن احترافية الجيش.²⁴

بالمقابل اقترح "جانوفيتز" Janowitz مقارنة أكثر دينامية لمفهوم الاحترافية في الجيش من خلال إضفاء سمات خلقية على الممارسة العسكرية، فالاحترافية عنده يجب أن تؤسس على مستويات عالية من تقدير الذات وفرض معايير الاستحقاق كقيم خلقية تسير الحياة العسكرية.²⁵

الاحترافية العسكرية من خلال ما تقدم، كانت تشير إلى القيم والثقافة التي تتشكل لدى الضباط العسكريين انطلاقاً من مبدأ التقسيم العمل والتخصص الوظيفي، فهي مجموعة معايير

وقيم سلوكية يلتزم من خلالها العسكريون بعدم الخوض في الشؤون السياسية والاكتفاء بمهام الدفاع الوطني، وعلى وجه أخص الخضوع للقيادة السياسية المدنية.

لكن تحولاً جوهرياً طرأ على هذا المفهوم منذ منتصف القرن العشرين خصوصاً من خلال توجه العديد من الجيوش في العالم الغربي نحو التخلي عن مبدأ التجنيد الإجباري، والسعي نحو المهنية العسكرية، حيث أصبح مفهوم الاحتراف العسكري مرتبطاً بال جيش المهني القائم على تعداد دائم من والضباط وصف الضباط والجنود المتعاقدين. هذا التحول الذي مس العديد من الجيوش في الدول الغربية نهاية القرن العشرين، كان مرتبطاً بالاتجاهات الثقيلة والتغيرات العميقة في المجتمعات الرأسمالية خصوصاً وتيرة التصنيع المتسارعة، زيادة التخصص الوظيفي وتقسيم العمل، التطور التكنولوجي، نهاية الحرب الباردة وظهور أشكال جديدة من الصراع.²⁶

تعتبر حالة الجيش البريطاني بين خمسينات وستينيات القرن العشرين من أهم النماذج التي طبقت فيها الاحترافية من خلال الإلغاء التدريجي للخدمة العسكرية الإجبارية، فمشروع الاحترافية الذي تم إقراره عقب نقاش سياسي كبير كان يستهدف بناء قوات مسلحة أكثر فاعلية أكثر قوة وأكثر تأهيلاً، بأقل تكلفة، حيث تم سنة 1960 تقليص تعداد القوات البرية التي كانت تعتمد بشكل أساسي على مجندي الخدمة العسكرية إلى النصف تقريباً (من 400 ألف إلى 200 ألف عسكري) ليتم إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية نهائياً سنة 1963، هذا التوجه نحو الاهتمام بالنوع على حساب الكم، لم يكن مرتبطاً فقط بالتطورات العسكرية لاسيما امتلاك بريطانيا للسلاح النووي، بل أيضاً بالتطورات الاقتصادية حاصلة داخل المملكة، إذ اعتبر أرباب العمل أن الخدمة العسكرية تُفقد سوق العمل طاقة شبابية كبيرة يمكن أن تساهم في تحقيق نسب نمو أعلى.²⁷

المطلب الثاني: قراءة في الخطاب الرسمي حول مشروع الاحترافية العسكرية في الجزائر

مع بداية الألفية الجديدة تواتر الحديث عن الاحترافية العسكرية على مستوى القيادة السياسية في الجزائر وأيضاً على مستوى قيادة الجيش، حيث صرح قائد الأركان الأسبق الفريق محمد العمري في فبراير من سنة 2000، بأن "الجيش الجزائري على أعتاب الاحتراف"، في إشارة إلى أن مشروع تطوير منظومة الدفاع الوطني قيد التنفيذ، كما تناولت الصحف الوطنية أنباء عن دراسة مجلس الوزراء المنعقد في 11 ماي 2004 لمشروع احترافية الجيش.²⁸

وقبل ذلك صرح رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في جويلية من سنة 2003 بأن تحديث الجيش وتحويله إلى الاحترافية هي نقطة لقاء بين المؤسسة العسكرية والرئاسة. اتضحت المعالم الأولى للرؤية الجزائرية لمسألة الاحترافية من خلال بعض التصريحات لقادة المؤسسة العسكرية في تلك الفترة، ففي نظر رئيس الأركان الأسبق محمد العماري هي لا تعني بالضرورة بناء جيش مهني "قلنا أننا سنعمل على احترافية الجيش الوطني الشعبي، لكننا لم نقل أبداً بأننا سنقوم بإعداد جيش مهني، وما يهم الكثير من الناس هو مصير الخدمة الوطنية ضمن هذه المسألة، أقول ستكون هناك مكانة دائمة للخدمة الوطنية، صحيح أن الخدمة الوطنية ستمس عدد أقل من الشباب، وستتقلص مدتها إلى أدنى حد ممكن لكننا سنحافظ على وجودها ... الاحترافية قد شرع فيها وتزداد حضوراً يوماً بعد يوم إننا نتقدم بثبات سواء على المستوى البشري أو مستوى التجهيزات"²⁹. وهو ذات التصور الذي عبر عنه اللواء المتقاعد محمد تواتي قائلاً: إذا كانت الاحترافية تعني القدرة والكفاءة في تنفيذ المهام العسكرية والتحكم التام في التجهيزات والعتاد المتوفر، ففي هذه الحالة أظن أن الجيش الوطني الشعبي قد بلغ مستوى الاحترافية، أما إذا كانت تعني أن يصبح الجيش مشكلاً من عسكريين عاملين دون أفراد الخدمة الوطنية، فأنا أتحفظ على هذه الاحترافية، لأن ذلك يبعد المؤسسة العسكرية عن الأمة ويلغي البعد الجماهيري والشعبي للجيش.³⁰

لم تطرح خلال العقدين الماضيين أي مشاريع أو تصورات مفصلة حول مسألة الاحترافية العسكرية في الجزائر أو الآجال الزمنية لتجسيدها، لتكون محل نقاش مجتمعي موسع أو على أقل موضوع حوار سياسي بين الفاعلين في مسار صناعة القرار، وهو وضع مختلف إلى حد ما عما جرى في معظم الدول التي شهدت تجسيد الاحترافية العسكرية، حيث كان مسار التوجه نحو المهنية العسكرية محل جدل سياسي كبير في بريطانيا خلال سنوات الخمسينات والستينات، وكذلك الأمر بالنسبة للمشروع الذي طرحه "جاك شيراك" في فرنسا سنة 1996، والذي كان محل نقاش واسع بين المؤيدين والمعارضين قبل أن يتم إقراره وتجسيده في مدى خمسة سنوات بين 1997 و2002.³¹

على الرغم من ذلك استمر الخطاب الرسمي في التأكيد على جدية هذا المسعى، فقد أورد قائد الأركان الأسبق أحمد قايد صالح سنة 2019 أن خريطة الطريق التي وضعت من أجل النهوض بمقدرات الجيش مستندة إلى مقارنة شاملة أوكل من خلالها لمنظومة التكوين مهمة غرس ثقافة العسكري المحترف، ف"الاحترافية بمفهومها العميق هي هدف أساسي من الأهداف

الكبرى التي تضمنها مقاربتنا في هذا المجال"³². ذات المسؤول جدد التأكيد في مناسبة أخرى بأن بناء جيش محترف وجاهز لتأدية مهامه هو نتيجة تعكس ما تم بذله من جهود في إطار مشروع تطوير مكونات الجيش وتوفير الموارد البشرية الكفأة المتيكيفة مع هدف بلوغ أعلى درجات الاحترافية والمهنية، هذه النتيجة تحققت من خلال "كل هذه الجهود المضنية المبذولة التي سمت بقواتنا المسلحة إلى مقام الاحتراف"³³.

إذن يبدو المقصود بالاحترافية العسكرية من خلال الخطاب الرسمي هو المستوى عالي من الجاهزية والكفاءة والتحكم في مختلفة التقنيات الحربية، وهو ما أكدته البرنامج الانتخابي للرئيس عبد المجيد تبون في البند الثاني والخمسين من التزاماته الانتخابية الأربع والخمسين "في إطار مهامه الدستورية للدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية سيعكف الجيش الوطني على متابعة تحقيق الأهداف الدائمة لتحديث وعصرنة قدرات القوات ورفع درجة احترافها وجاهزيتها"³⁴.

إن ما يعزز التصور الجزائري حول مسألة الاحترافية كونها مرتبطة بالجاهزية العملية والتحكم العالي في التقنيات الحربية، ما صرح به قائد أركان الجيش في ماي سنة 2023، من أن الجيش الوطني الشعبي قد "أصبح جيشا محترفا بكل ما تعنيه عبارة الاحتراف، من معاني ودلالات، جيشا محترفا في أدائه، ومحترفا في تفكيره بفضل الحرص الدائم على الحفاظ على الجاهزية العملية في أعلى مستوياتها والتحضير والتدريب الجيدين للقوات المسلحة"³⁵.

المطلب الثالث: مكونات مشروع الاحترافية وفق المقاربة الجزائرية

عبر التعديل الدستوري لنوفمبر سنة 2020 عن تحول مهم في تصور المؤسس الدستوري لمسألة الدفاع الوطني، حيث تضمنت ديباجة الدستور لأول مرة تأكيدا على حرص الدولة على تطوير منظومة الدفاع الوطني وفق متطلبات الاحترافية "تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالشكل الذي يجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري"³⁶. يمكن القول أن مفهوم الجيش المهني المعتمد على قوام دائم من الضباط العاملين والجنود المتعاقدين، ظل مستبعدا من تصورات صناع القرار في الجزائر حول

مسألة الاحترافية العسكرية، حيث أبرز الخطاب الرسمي أن الإبقاء على الخدمة الوطنية قضية مبدئية تتصل بطبيعة منظومة الدفاع الوطني، بالنظر لكونها أداة لتعبئة موارد بشرية مهمة، وأيضا بوصفها إرثا تاريخيا يعكس رمزية رابطة الجيش - أمة.

أما الوجه الآخر لمسار تجسيد احترافية الجيش وفق المنظور الجزائري فهو الاهتمام بمنظومة التكوين، بما يحقق مستويات عالية من التحكم والاقتران لمختلف الفنون الحربية ويساير تطور منظومة الأسلحة العصرية، ويسهم في غرس قيم الالتزام والانضباط والخضوع للقيادة العليا.

الفرع الأول: تقليص الاعتماد على الخدمة الوطنية العسكرية

في ضوء التجربة التاريخية للخدمة الوطنية والأدوار المجتمعية التي اضطلعت بها خلال المراحل السابقة، يُنظر في الجزائر إلى فترة التجنيد الاجباري داخل صفوف الجيش من زاوية تتجاوز كونها مجرد استجابة مباشرة لمتطلبات الدفاع الوطني أو مصدر لتلبية الحاجة لموارد بشرية معتبرة لصالح محام الدفاع الوطني الآنية والمستقبلية. بل تعتبر في المقام الأول وسيلة من وسائل تحقيق الاندماج الوطني والتكامل المجتمعي ومدرسة للتنشئة والتثقيف يمكن من خلالها العمل على ترسيخ مبادئ الوطنية وتعزيز قيم الانتماء وروح التضحية. وهو شأن معظم دول العالم الثالث، حيث ينظر إلى الخدمة العسكرية الإلزامية كمحرك للاندماج الوطني وعامل لرأب الفوارق الفئوية والجهوية "الجيش ورشة حوار وتعارف ومعرفة وكسر للمتخيلات العصبوية المسبقة، الخدمة الإلزامية هي إحدى أعظم فضائل الدولة التي نصفها مبدئيا بالحديثه".³⁷

من هذا المنطلق أكدت مختلف النصوص التشريعية المنظمة لمجال الدفاع الوطني في الجزائر على ضرورة الحفاظ على مبدأ التجنيد الإلزامي في إطار الخدمة الوطنية، فإلى جانب مساهمتها في تعزيز القدرات الدفاعية للدولة باعتبارها موردا بشريا هاما يمد الجيش الوطني الشعبي بطاقات ذات كفاءات متعددة يمكن الارتكاز عليها في بناء مجهود الدفاع الوطني، شكلت الخدمة الوطنية أيضا إطارا لتعبئة قدرات الشباب لخدمة أهداف التنمية الوطنية في مختلف المجالات من خلال المساهمة في انجاز العديد من المرافق والبنى التحتية.³⁸

لذا ركزت المقاربة الجزائرية للاحترافية العسكرية على ضرورة المحافظة بصفة مبدئية على الخدمة الوطنية كعنصر أساسي في تكوين تعداد الجيش، المشكل من العسكريين العاملين، العسكريين المتعاقدين، وعسكريي الخدمة الوطنية، والعسكريين الاحتياطين في وضعية نشاط.³⁹ لكن مع الاتجاه نحو تخفيض مدة الخدمة العسكرية، ما يعني تقليص الاعتماد على مجندي الخدمة الوطنية لصالح العسكريين الدائمين (العاملين أو المتعاقدين)، ففي سنة 1989 تم تقليص فترة الخدمة من سنتين إلى سنة ونصف، ثم جرى أيضا سنة 2014 مراجعة مدة الخدمة لتصبح سنة واحدة.⁴⁰

تعزز الاتجاهات الجديدة التي ظهرت خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين بخصوص الخدمة العسكرية الإلزامية، إلى حد ما صواب الرؤية الجزائرية بهذا الخصوص، حيث شهد العالم موجة من التراجع عن فكرة إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية، بعد أن كان التوجه الغالب هو التخلي عنها، أو تقليصها إلى حدودها الدنيا، ففي سنة 2014 أعادت أوكرانيا العمل بالتجنيد الإلزامي على خلفية ضم روسيا لجزيرة القرم، وفي سنة 2017 أعلنت السويد أيضا عن عودة العمل بالخدمة العسكرية بغية زيادة القدرات العسكرية، بسبب القلق حيال الطموحات الروسية في المنطقة، وكانت الخدمة العسكرية قد أقرت للمرة الأولى في السويد سنة 1901، وألغيت في جويلية 2010، قبل أن يعاد العمل بها مجددا لفترة تجنيد تستمر 11 شهرا تشمل كلا الجنسين، حيث صرح وزير الدفاع السويدي " رأينا أن الوحدات لم تكتمل على قاعدة التطوع، كان يتعين اتخاذ قرار لإكمال المنظومة لذلك أعدنا العمل بالخدمة العسكرية".⁴¹ بينما طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قضية عودة التجنيد الإلزامي للنقاش بقوة خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 2017 في ما يمكن اعتباره اتجاها عكسيا نحو إعادة تطبيق مبدأ التجنيد الإلزامي.⁴²

الفرع الثاني: تطوير منظومة التكوين

المرتكز الأساسي لمشروع الاحترافية العسكرية في منظومة الدفاع الوطني الجزائرية هو تطوير وتحديث قدرات الجيش عبر العناية بمسارات التكوين الأكاديمي والتدريب القتالي، حيث تقاطعت مختلف الرؤى في نقطة الاهتمام بتطوير منظومة التكوين في مختلف

المستويات، فعبّر التكوين والتدريب يمكن الرفع من مستوى التحكم في مختلف العلوم العسكرية، كما يمكن أيضا تطوير قدرات التشغيل والسيطرة على الأنظمة الحربية الحديثة، بما يزيد درجة استجابة المؤسسة العسكرية للتحديات المختلفة ويعزز قدرات التعامل مع التهديدات الجديدة، والأهم من ذلك أن مسارات التكوين المختلفة تشكل أيضا مصدرا مهما لغرس الثقافة الاحترافية لدى ضباط ومنتسبي الجيش.

تعتمد منظومة التكوين في المؤسسة العسكرية على شبكة من المدارس والمؤسسات التكوينية المتخصصة في مختلف الفنون الحربية، ومراكز التدريب، عرفت هذه المنظومة إصلاحات جوهرية منذ سنة 2005 تقريبا، تمثلت في تأسيس المدرسة العليا للحربية التي تعتبر قمة هرم منظومة التكوين العسكري بالجيش الجزائري، لتتولى مهمة تحضير ضباط الجيش السامين لشغل المسؤوليات العليا للأركان والقيادة. ثم تعميم العمل بنظام التكوين لـ م د LMD عبر مختلف مؤسسات التكوين العسكري سنة 2007، بوضع مدارس التكوين تحت الوصاية البيداغوجية الشائبة لوزارة الدفاع ووزارة التعليم العالي، شملت هذه الإصلاحات أيضا إعادة إحياء نمط الانتقاء المبكر للعناصر البشرية الفتية ذات المواهب المتعددة، من خلال تأسيس مدارس أشبال الأمة في 26 أكتوبر سنة 2008، كما تعتبر مدرسة القيادة والأركان المنشأة سنة 2015 مظهرا آخر من مظاهر الإصلاحات التي عرفتها منظومة التكوين بغرض رفع مستوى تأهيل العنصر البشري استجابة لمعايير الكفاءة والفعالية.

على أن الهدف الأهم بالنسبة لمنظومة التكوين يبقى ترسيخ ثقافة العسكري المحترف الملتزم بحدود محامه الدستورية، المحترم للطابع الجمهوري للدولة، والمتمثل لقيم الطاعة والولاء والاحترام للمؤسسات الشرعية.

المبحث الثالث:

التحديات التي تواجه مسار عصنة وتحديث القوات المسلحة

من المهم أن يوضع في الاعتبار أن مبتغى بناء جيش احترافي ملتزم بحدود واجباته الدستورية، قادر على ضمان حماية الأمن الوطني في مواجهة مختلف التهديدات هو هدف

استراتيجي تقف دونه العديد من العقبات، فالاحترافية العسكرية ليست مجرد شعار أو خطاب أجوف، بل هي مسار طويل يتطلب تحقيقه مواجهة جملة من التحديات.

المطلب الأول: تحدي تجاوز إرث المراحل السياسية السابقة

يشكل ثقل التجربة السياسية التي جعلت مؤسسة الجيش خلال مراحل بناء الدولة وفي مختلف المحطات المفصلية مؤسسة ذات حضور حاسم ومؤثر في المسارات المصيرية للدولة، إرثا يصعب تجاوزه، فالتجربة التي تراكمت منذ عهد الثورة التحريرية إلى مراحل الاستقلال الأولى وصولا إلى مرحلة التحول الديمقراطي المتعثر تكاد تشكل جزءا من عقيدة المؤسسة، خصوصا بالنسبة للجيل الأول من القيادات التي كانت تعتبر وفق منطق الوصاية الأبوية أن هناك واجب أنيط بـ "حرس الثورة" القيام به خصوصا في زمن الأزمات السياسية، حيث فوضت نفسها صلاحية التدخل لتصحيح المسار والحفاظ على "نهج الثورة"، كلما قدرت أنه قد حصل انحراف عن "خطها الأصيل".

بالنسبة لجيل القيادات التاريخية من المجاهدين كانت الوظيفة السياسية تعد في تقديرهم وظيفة أصيلة تكوين المؤسسة، ومن ثمة فإن إرث المرحلة السياسية الماضية يشكل خلفية فكرية يمكن من خلالها بلورة مواقف وسلوكيات قد تكون نابعة من فهم أو تأويل خاص للنصوص الدستورية المحددة للمهام المؤسسة.

إن تحدي تجاوز تبعات المراحل التاريخية الماضية لبناء مؤسسة على درجة عالية من الاحترافية هو تحدي جوهري بالنسبة لقيادات المؤسسة العسكرية، خصوصا وأن مسألة الحياد السياسي للجيش، هي مسألة جدلية يصعب فيها وضع الحدود الفاصلة بين ما هو سياسي وما هو عسكري، بل إن الأمر يزداد تعقيدا في ظل التطور المتسارع للتهديدات وتنوع مصادرها (الحروب اللاتماثلية، الحروب الهجينة، حروب الجيل الخامس).

يمكن الاستجابة لهذا التحدي عبر العمل على تعزيز شرعية المؤسسات السياسية، فكلما كانت المؤسسات المدنية مستندة لشرعية شعبية واسعة كلما حازت على صفة السمو على باقي مؤسسات الدولة وحصلت على التأييد والطاعة، يمكن رفع هذا التحدي أيضا من خلال العمل على غرس الروح المهنية العالية لدى الأجيال الجديدة من القيادات الصاعدة، فالإشكال المرتبط بفهم حدود أدوار النخب العسكرية يتعلق أساسا بالجيل الأول، جيل الثورة المسلحة الذي اعتبر نفسه بالأساس مناضل صاحب قضية سياسية فرضت عليه مقتضيات المعركة

حمل السلاح وارتداء الزي العسكري، ومن ثمة لم يكن من الممكن وضع حدود فاصلة بين دوره السياسي ومحامه العسكرية.

إن التجربة التاريخية الخاصة للمؤسسة العسكرية الجزائرية قد تكون مصدرا لشعور قيادات المؤسسة من الأجيال الأولى بنوع من الأسبقية أو المشروعية التاريخية التي تؤهلهم للقيام بأدوار تتجاوز حدود المهام التقليدية. على العكس من ذلك تملك القيادات العسكرية الصاعدة من أجيال ما بعد الاستقلال التي انخرطت في المؤسسة العسكرية بهدف تحقيق مسار مهني في إطار الوظيفة العسكرية، قدرة أكبر على الاستجابة لمتطلبات الاحترافية من خلال تمثيلها لقيم الحرفة العسكرية القائمة على طاعة الأوامر وتنفيذ التعليمات والخضوع للسلطة السياسية المدنية.

المطلب الثاني: تحدي تعزيز رابطة الجيش- أمة في مقابل المخاطر العزلة المجتمعية.

في معظم تجارب الجيوش المهنية خصوصا في الدول الغربية كان التحدي الأكبر الذي واجهته منظومات الجيش هو خطر الانعزال عن المجتمع بسبب إلغاء عملية التجنيد الإجباري التي تعد همزة وصل بين المجتمع ومؤسسة الجيش، فبناء الجيوش المهنية يزيد من مخاطر انفصال منظومة الدفاع الوطني عن الحاضنة الشعبية. فالخدمة العسكرية ذات آثار مهمة على الروابط بين المجتمع والجيش، إذ من خلال المجندين يستوعب هذا الأخير طاقات شابة متعددة الكفاءات يمكن تأهيلها وتعبئتها لصالح خطط الدفاع الوطني في حالات السلم والحرب، وأيضا من خلال مخرجات عملية التجنيد تعيد مؤسسة الجيش تصدير نتائج عملية التدريب والتأهيل العسكري من خلال ما يتلقاه المجندون من تصورات وقيم حول دور المؤسسة ومحام الدفاع الوطني نحو المجتمع، فالدفعات التي تنهي الخدمة الإلزامية تعود لتشغل مواقع مختلفة في الحياة المدنية مزودة بقيم ومثل الحياة العسكرية القائمة على روح التضحية والولاء للوطن.

ما من شك أن ميل المقاربة الجزائرية نحو الإبقاء على مبدأ التجنيد الإجباري قد يخفف من مخاطر انعزال مؤسسة الجيش على المجتمع، لكن تقليص مدة الخدمة الإجبارية وتراجع عدد الخاضعين للالتزاماتها قد يقلل من نطاق الروابط التي تجمع مؤسسة الجيش بالمجتمع، لذلك هناك اتجاه نحو اعتماد بدائل يمكن من خلالها تعزيز رابطة جيش- أمة.

من بين البدائل التي تم طرحها هو تطوير سياسة اتصالية نشيطة تمكن كسر الصورة النمطية الرائجة حول "الصامتة الكبرى" "la grand muette" وتوفير المعلومات الكافية للرأي العام والمجتمع حول كل ما يتصل بالتطورات الحاصلة داخل المؤسسة أو الأنباء ذات الأهمية حول سياسية الدفاع الوطني أو عرض الحصائل الدورية لأنشطة مؤسسة الجيش، يدخل ضمنها

أيضا برامج الأبواب المفتوحة التي تتيح لأفراد المجتمع زيارة مختلف الوحدات ومؤسسات التكوين التابعة للجيش.

كذلك يعتبر إسهام المؤسسة في مختلف مهام الإنقاذ والإغاثة إبان الأزمات والكوارث الطبيعية عبر آلية التعاون العسكري- المدني من بين العناصر الأساسية ضمن إستراتيجية توطيد الروابط التاريخية بين الجيش والمجتمع وتعزيز رابطة الجيش -أمة.

المطلب الثالث: تحدي مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع

يشهد العالم تطورات سريعة في مجال منظومات التسليح والتكنولوجيا العسكرية، بفعل سباق التسليح والتنافس على كسب رهان تحقيق الردع ومواجهة مختلف التهديدات، لذلك تعتبر مواكبة التطورات في مجال منظومات التسليح تحدي وجودي بالنسبة لمؤسسة الجيش في سياق تحقيق الاحترافية والمهنية، فالتحكم في المنظومات الحربية المتطورة هو أحد أهم أوجه كسب رهان العصرية والتحديث داخل منظومة الجيش.

بالمقابل يمكن أن يسهم هذا العسي المتواصل لمواكبة التطور في منظومات التسليح في زيادة الفجوة التكنولوجية بين مؤسسة الجيش وباقي مؤسسات المجتمع. فالتحديات المختلفة وخصوصية الموقع الجغرافي للدولة وطبيعة الجوار الإقليمي المضطرب يجعل من تحديث القدرات التقنية للجيش مسألة ذات أولوية، وذات أسبقية على مسار تحديث البنى الاجتماعية والسياسية للدولة، مما يوجد حالة من التباين الشديد بين المستوى التكنولوجي للمؤسسة العسكرية وغيرها من البنى والمنظمات، حيث يتعزز تدرجيا وضع الجيش ليكون "المؤسسة الأكثر عصرية وتقدما تقنيا من سائر مؤسسات الدولة".⁴³ فالضباط الذين تلقوا تكوينا على مستويات عليا وتحكموا في تكنولوجيات جد معقدة غالبا ما ينظرون إلى باقي مؤسسات المجتمع على أنها مؤسسات متخلفة وبدائية من حيث مستوى استخدامها أو تحكمها في التكنولوجيا.

إن العمل على تشجيع التعاون في مجال الأبحاث بين هياكل البحث العسكرية ونظيرتها المدنية في الجامعات ومراكز البحث من شأنه أن يسهم في الوقت ذاته في تحسين مستوى الاستجابة لتحدي مواكبة التطور التكنولوجي، وفي رأب الفجوة التكنولوجية بين مؤسسة الجيش وباقي مؤسسات المجتمع. كذلك يتوقع أن يكون لمسعى توطيد الصناعات العسكرية محليا دور في التخفيف من التبعية الخارجية في مجال التسليح، وتطوير شبكات المناولة المحلية بما يرفع من مستوى المؤسسات الاقتصادية لتجاوز الفجوة التكنولوجية.

الخاتمة:

في ضوء التصورات التي طرحت على مستوى صناع القرار في الجزائر حول أولويات تجسيد مسار احترافية القوات المسلحة سعت الدراسة إلى محاولة استقراء معالم هذا المشروع من خلال مضامين الخطاب الرسمي وتحليل أبعاده المختلفة من منظور المقاربات الكلاسيكية لنظرية العلاقات المدنية- العسكرية. منطلقين من افتراض أن هذا الاتجاه نحو تبني خيار الاحترافية يأتي تماشياً والمستجدات التي تعرفها الساحة العالمية، وما يعرفه الفكر الاستراتيجي من تطور، حيث أضحي تجسيد الاحترافية حقبة تفرضها العديد من الاعتبارات. وتأسيساً على نتائج الأبحاث الأكاديمية المهمة بموضوع تجسيد الاحترافية العسكرية في الكثير من التجارب المقارنة عبر العالم، التي أكدت أن تجسيد مشروع الاحترافية يشمل مساراً معقداً من التدابير لا تقتصر فقط على عملية استبدال مجندي الخدمة العسكرية بعساكر عاملين، حاولنا تحليل مكونات المقاربة الجزائرية لمسألة الاحتراف العسكري، والنظر في عناصر تجسيد هذا المشروع لتوضيح جملة التحديات الناتجة عن تطبيقه.

يمكن القول أن مفهوم الاحترافية العسكرية اختلفت مضامينه باختلاف التجارب التاريخية واختلاف المنظومات الفكرية والأيدولوجية، فهو مفهوم يمكن في معناه البسيط أن يكون معبراً عن منحى التخلي عن آلية الخدمة العسكرية الإلزامية، كما يمكن أن يكون في أبعاده الشاملة معبراً عن جملة من التحولات العميقة داخل منظومة الجيش التي تمس منظومة القيم والمثل ومعايير السلوك القائمة على احترام المؤسسات الجمهورية والخضوع لسلطة القيادة المدنية والحياد تجاه المنافسة السياسية.

التصور الجزائري لمفهوم الاحترافية قائم على ضرورة التمسك بمبدأ الخدمة العسكرية مع العمل على تطوير منظومة التكوين للرفع من الجاهزية العملية والقدرات الحربية مع العمل على ترسيخ قيم الطاعة والولاء للمؤسسات السياسية الشرعية. التحديات الأساسية التي واجهت منظومة الاحتراف هي الإرث التاريخي للمؤسسة وثقل الممارسات الماضية، لكن الأجيال الجديدة من القيادات والتدابير المتخذة لتعزيز رابط الجيش - أمة يمكن أن تسهم في تجاوز هذه التحديات وتطوير علاقات مدنية- عسكرية إيجابية.

1 Samuel P. Huntington, *The soldier and the State: The Theory and politics of Civil-Military relations*, Cambridge, Belknap Press of Harvard University, 1957.

2 Ibid, p08.

3 طيبي غاري، "الجندي والدولة والثورات العربية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سنة 2019، ص 33.

4 Samuel P. Huntington, *Op.cit*, p 15.

5 Benyoucef en khedda, "Les origines du 1er novembre 1954", Alger: Editions DAHLEB. 1989, p22,23.

6 "من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي"، مجلة الجيش، عدد 472، نوفمبر 2002، ص 11.

7 محمد الملي، "الجزائر إلى أين..؟"، المستقبل العربي، عدد 271، سبتمبر 2001، ص 13.

8 عبد الحميد مھري، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر" في "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2003، ص 66.

9 علي كافي، "مذكرات الرئيس علي كافي"، الجزائر: دار القصة للنشر، 1999، ص 104.

10 أمر يومي من قيادة الأركان العامة 19 مارس 1962، في "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)"، الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، سنة 1979، ص 155.

11 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 08 ديسمبر 1963، المادة 08، فقرة 02.

12 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 05 جويلية 1976، وزارة الإعلام والثقافة، ص 145.

13 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 22 نوفمبر 1976، المادة 83.

14 William B. Quandt, "Algerian military development: The professionalization of a Guerrilla Army", California: Rand Corporation, 1972, p20.

15 تاريخ الجيش الوطني الشعبي، مقال منشور على موقع وزارة الدفاع الوطني،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php
تاريخ التصفح: 2023/06/23.

16 Jean Jacques LAVENUE, "ALGERIE LADEMOCRATIE INTERDITE ", Paris: Edition L'Harmattan, 1993. p138.

17 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 23 فبراير 1989، المادة 24.

18 Abderrahim LAMCHICHI, "L'ALGERIE EN CRISE ", Paris: L'harmattan, 1991, p267.

19 لوزية آيت حمادوش، "المرأة والدفاع الوطني"، ورقة قدمت في الأيام البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، الجزائر أيام 11-12-13 أكتوبر 2003.

- 20 جمال الدين بوزغاية، "مفهوم الدفاع الوطني"، مجلة الجيش، العدد 462، جانفي 2002، ص 8.
- 21 هشام الحلبي، "حروب الجيل الرابع والأمن القومي: فهم التغير في شكل الحرب"، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020، ص 8.
- 22 Samuel P. Huntington, Op.cit, p 19
- 23 عزمي بشاره "الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017، ص 21.
- 24 طيبي غماري، مرجع سابق، ص 37.
- 25 نفس المرجع، ص 44.
- 26 William Genieys, Jean Joana, Andy smith, "professionnalisation et condition militaire: une comparaison France / Grand -Bretagne", Paris: Centre d'Etudes en Science Sociale de la Défense. 2000, p19.
- 27 Ibid. p26.
- 28 Le Matin, N°3718, le 13 Mai 2004.p 3.
- 29 الفريق مُحمد العباري رئيس هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي، ندوة صحفية يوم 02 جويلية 2002.
- 30 مجلة الجيش، العدد 489، أبريل 2004، ص 3، نقلا عن مجلة "أيديا" الإسبانية.
- 31 Bastien Irondelle, "Professionnalisation: Le processus décisionnel", INFLEXIONS, n°21, 2012/3, 89 a96.
- 32 مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، "خلاصة خطب ورسائل الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني" من مارس إلى ديسمبر 2019. الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، ديسمبر 2019، ص 88.
- 33 نفس المرجع، ص 50.
- 34 البرنامج الانتخابي للمترشح عبد المجيد تبون رئاسيات 12 ديسمبر 2019، على الموقع الإلكتروني : <https://tebbounepresident.wixsite.com/algerie/albrnamj-alantkhaby> تاريخ التصفح 30 جوان 2023.
- 35 تصريح للسيد الفريق أول سعيد شنقرجة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، بتاريخ 08 ماري 2023 بالناحية العسكرية الثالثة بشار، موقع وزارة الدفاع الوطني: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2023/mai/3rm08052023.ar.ph تاريخ التصفح 29 جوان 2023.
- 36 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1 نوفمبر 2020.
- 37 جمال باروت، في أحمد ولد داده وآخرون، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2002، ص 129.
- 38 "الخدمة الوطنية ترسيخ ثقافة الدفاع الوطني"، مجلة الجيش، العدد 705، أبريل 2022، ص 27.

39 أمر رقم 02-06 مؤرخ في 28 فبراير 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، المادة الأولى.

40 نوري عبد الصمد، "الإطار القانوني لحماية الأمن الوطني" أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، سنة 2021/2020، ص 152.

41 السويد تعيد العمل بالخدمة العسكرية، يومية الخبر، عدد 2 مارس 2017، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.elkhbar.com/press/article/119023/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9/#sthash.kp03V8TI.dpuf>

تاريخ التصفح 3 مارس 2017.

42 Vivien Bureau, "Les armées et la fin du service militaire: 1988- 2021 les termes d'un débat escamoté", Thèse pour l'obtention du titre de Docteur en sciences politiques, Université Paris 1, 2022. P 18.

⁴³ هيثم كيلاني في، "الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 75.